نقاش حقوقي في دَور القضاء العسكري



جانب من الندوة

عُقدت ندوة متخصّصة تحت عنوان: «كلّنا برسم القضاء العسكري - القضاء العسكري بين «هيبة الدولة» و«دولة القانون»، شارك فيها قضاة ومحامون وناشطون في مجال حقوق الإنسان تلبية لدعوة مؤسَّستَي «أمم للتوثيق والأبحاث» و«هيّا بنا» ضمن مشروع يحمل العنوان نفسه.

افتتح اللقاء رئيس «هيّا بنا» لقمان سليم بكلمة أوجزت المشروع المموّل من الاتحاد الأوروبي، وعدَّدت أهدافه. ولفت الى أنّ «المحكمة العسكرية لا تُعلّل قراراتها، الأمر الذي يجعلها خارج مفهوم الرقابة على عمل القضاء»، معتبراً أنّ «إعادة النظر في القضاء العسكري أولوية وطنية».

بعد ذلك، أدار جلسات العمل، العميد المتقاعد ناجي ملاعب، فتحدث المحامي عماد مارتينوس ممثلاً نقيب المحامين في بيروت جورج جرَيج، فوصف المحاكم العسكرية بأنها «محاكم استثنائية في دول غير مستقرة ديموقراطياً وغير سوية مواطنةً، وهذا كله لا يشبه لبنان».

ثم قدم العميد المتقاعد مارون خريش مطالعة عن بنية المحكمة العسكرية وآلية عملها، تلاه المحامي طارق شندب الذي قدم مداخلة.

وعرضت مقابلة مسجلة مع وزير العدل السابق شكيب قرطباوي شرَح فيها فذلكة المشروع الذي اقترحته اللجنة التي شكلها خلال تولّيه وزارة العدل لتعديل قانون القضاء العسكري. ثم كانت مداخلة للناشط الحقوقي وديع الأسمر. أما الختام فكان مع القاضي بيتر جرمانوس الذي جاءت مداخلته تحت عنوان: «في مواجهة الإرهاب: هل القضاء العسكري هو الحل الأمثل؟».

وأجمعت المداخلات على أنّ القضاء العسكري في لبنان لا يمكنه الاستمرار على ما هو عليه، لكنّ اللقاء شهد نقاشاً لم يخلُ من الحدّة بين الداعين إلى الإبقاء عليه مع بعض الإصلاحات، وبين المطالبين بأن يكون أيّ إصلاح مدخلاً إلى تقليص نهائي لدوره. وكانت أبرز المداخلات للمحامِيَين صليبا الحاج وعمر المراد والناشطَين الدكتور علي الشيخ عمار والأب هادي عيا. فيما أشار بيان للمنظّمين إلى أنّ وزارة الدفاع اعتذرت «في الوقت الراهن» عن عدم المشاركة في مثل هذا اللقاء.